حين يتحول الإنسان من غاية الاقتصاد إلى أداة في خدمته!

لم يكن الاقتصاد في جوهره سوى وسيلة لتنظيم حياة الإنسان، وتوفير احتياجاته، وتحقيق الاستقرار والرفاه للمجتمعات. فالإنسان هو الغاية التي من أجلها تُنتَج الثروات، وتُبنى المؤسسات، وتُدار الموارد. لكن التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، خصوصاً مع صعود الرأسمالية المالية وتغوّل منطق السوق، دفعت بالعلاقة بين الإنسان والاقتصاد إلى مسار مغاير؛ فلم يعد الاقتصاد يخدم الإنسان بالضرورة، بل أصبح الإنسان، في كثير من الأحيان، أداة في خدمة الاقتصاد!

من اقتصاد الإنسان إلى إنسان الاقتصاد

تكمن خطورة هذا التحول في انقلاب الأولويات؛ فبدلاً من أن تُقاس قيمة الاقتصاد بقدرته على تحسين حياة البشر، أصبح الإنسان يُقاس بمدى قدرته على الإسهام في الإنتاج، وتحقيق الأرباح، وتعزيز معدلات النمو.

تحول العامل إلى رقم في معادلة الإنتاج، والمستهلك إلى سوق مستهدف، والإنسان إلى قدرة شرائية، وحتى الوقت الإنساني أصبح سلعة قابلة للاستثمار والتسعير! ولم تعد حاجات الإنسان هي التي تحدد اتجاه الإنتاج، بل باتت اعتبارات الربحية والمنافسة وتوسيع الأسواق تسهم في تشكيل حاجاته وسلوكياته وأنماط حياته.

وهكذا لم يعد الإنسان يستهلك ما يحتاج إليه فحسب، بل أصبح يُدفع باستمرار إلى استهلاك ما يُنتج، حتى لو لم يكن ضرورياً لحياته.

الاقتصاد بوصفه أداة للنفوذ السياسي

لا يمكن فصل هذا التحول عن طبيعة النظام السياسي العالمي؛ فالاقتصاد لم يعد مجرد نشاط مالي وتجاري، بل أصبح أحد أهم أدوات السيطرة والنفوذ.

فالدول الكبرى تستخدم العقوبات الاقتصادية، والتحكم بالتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، وأسواق الطاقة والديون، للتأثير في قرارات الدول الأخرى وتوجيه خياراتها السياسية. وفي ظل هذا الواقع، لا تُقاس قوة الدول بمواردها وحدها، بل بقدرتها على التحكم في مفاتيح الاقتصاد العالمي.

أما داخل المجتمعات، فقد أدى تغليب منطق السوق إلى تراجع دور الإنسان بوصفه صاحب حق في الثروة والموارد، وتحول تدريجياً إلى طرف يتنافس على البقاء داخل منظومة لا يتحكم بقواعدها.

وهنا تظهر المفارقة: الاقتصاد الذي يفترض أن يحقق الاستقلال والازدهار قد يتحول إلى وسيلة لإنتاج التبعية، سواء على مستوى الدول أو الأفراد!

الإنسان بين الإنتاج والاستهلاك

أحد أبرز مظاهر هذا التحول هو اختزال الإنسان في وظيفتين أساسيتين: منتج ومستهلك. ففي الأولى، تُقاس قيمته بإنتاجيته وقدرته على المنافسة، وفي الثانية، تُقاس أهميته بحجم إنفاقه وقدرته على تحريك الأسواق. أما أبعاده الفكرية والاجتماعية والأخلاقية، فتتراجع أمام المؤشرات الكمية التي تحكم المؤسسات والأسواق.

ولم يعد الاستهلاك مجرد استجابة للحاجة، بل أصبح في جوانب واسعة منه صناعة للرغبات، وتوجيهاً للسلوك، وإعادة تشكيل للوعي. وبذلك تتجاوز السيطرة الاقتصادية حدود المال والعمل، لتصل إلى طريقة تفكير الإنسان وتعريفه للنجاح والسعادة والمكانة المجتمعية.

أي اقتصاد نريد؟

إن المشكلة ليست في النمو الاقتصادي، ولا في الاستثمار أو الإنتاج أو المنافسة، وإنما في تحويل هذه الوسائل إلى غايات مستقلة عن الإنسان. فالتنمية التي تزيد الثروة لكنها توسع الفقر، والنمو الذي يرفع الأرباح لكنه يضعف العدالة المجتمعية، والازدهار الذي يجعل الإنسان أسيراً للديون والاستهلاك، كلها مؤشرات على اختلال فلسفة الاقتصاد قبل أن تكون مجرد اختلالات في أرقامه.

ومن هنا تبرز ضرورة إعادة النظر في الأساس الفكري الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي، بحيث تعود الثروة إلى موقعها الطبيعي بوصفها وسيلة لخدمة المجتمع، لا معياراً وحيداً لقيمته.

وفي هذا السياق، يقدم الاقتصاد الإسلامي تصوراً مختلفاً للعلاقة بين الإنسان والمال؛ إذ لا ينظر إلى الثروة باعتبارها غاية مطلقة، وإنما باعتبارها أمانة ووسيلة لتحقيق المصالح الإنسانية والمجتمعية، ضمن ضوابط الملكية والتكافل والعدالة وتحريم الاستغلال.

إن السؤال الحقيقي الذي ينبغي أن يواجهه العالم اليوم ليس: كيف ننتج ثروة أكبر؟ بل: لمن تُنتج هذه الثروة، ومن يملك قرار توزيعها، ومن يتحمل كلفة إنتاجها؟

فحين يصبح الإنسان وسيلة لخدمة الاقتصاد، يفقد الاقتصاد مبرر وجوده الإنساني. وحين تتحول الأسواق إلى غايات، وتصبح المجتمعات مجرد أدوات لتحريكها، فإن الأزمة لا تعود أزمة فقر أو تفاوت في الثروة فحسب، بل تصبح أزمة حضارية في تعريف الإنسان ومكانته.

فالاقتصاد الذي لا يجعل الإنسان غايته، قد ينجح في صناعة الثروة، لكنه يفشل في صناعة الحياة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم